المقدمة(*):

الإسلام والديمقراطية، الإسلام والتنمية، الإسلام وحقوق الإنسان، الإسلام وصراع الحضارات، الإسلام والإرهاب، . . . إلخ موضوعات أثارت نقاشات أكاديمية وفكرية وسياسية في ظل تطورات عالمية مهمة شهدها الربع الأخير من القرن العشرين، سواء على مستوى السياسات العالمية أو على مستوى مراجعات علم العلاقات الدولية بمنظوراته ومدارسه الفكرية. ومن ثم اقترنت هذه النقاشات بنقاشات أخرى حول موضوعات أكثر كلية؛ الإسلام في النظام العالمي الجديد، الإسلام والتغيرات العالمية، الإسلام والعولمة، . . . إلخ. إلا أن هذه النقاشات الفكرية والسياسية والأكاديمية لم يتم حسمها بصورة نهائية وتظل تفرض تحدياتها. ولقد اتسمت هذه النقاشات دائمًا بأمرين:

الأمر الأول: استدعاء الإسلام في مقابل ظواهر اجتماعية متنوعة مثل الديمقراطية، والتنمية، وغيرهما، في حين أن المطلوب هو استدعاء منظور من المرجعية الإسلامية في مقابل المنظورات ذات المرجعيات الأخرى وذلك عند دراسة الظاهرة نفسها أو القضية نفسها. فقد ظلت الدراسات الدائرة حول الإسلام -وهي دراسات في مجالات العلوم الاجتماعية الحديثة- تدور في فضاء متمايز؛ ليس هو بمجال الدراسات الإسلامية التقليدية، وليس هو بمجال الفكر السياسي المعتاد، فتتعامل مع الإسلام بوصفه مجرد متغير أو عامل من العوامل المؤثرة على تَشكُّل ومسار هذه الظواهر وتطوراتها.

الأمر الثاني: استدعاء الإسلام- إما لاتهامه أو للدفاع عنه أو الاعتذار عنه- في ظل خريطة تبدو معقدة ومتداخلة من التيارات الفكرية والسياسية المنسوبة للإسلام. وفي

(*) تمثل هذه الدراسة العمل التأسيسي الذي أخذت عنه دراسة قُدمت بالإنجليزية تحت عنوان "Beyond Western Paradigms of International Relations: Towards an Islamic Perspective on Global Democracy"، إلى ورشة عمل بعنوان: "Building Global Democracy"، التي عُقدت في القاهرة في الفترة (٦ - ٨ من ديسمبر ٢٠٠٩)، بالتعاون بين ومركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة Center of the Study of Globalisation and Regionalisation, The University of Warwick (تحت الإعداد للنشر).

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير لفريق مركز الحضارة للدراسات السياسية وخصوصًا أ. ماجدة إبراهيم، أ. سمية عبد المحسن، أ. مدحت ماهر، أ. محمد كمال على إسهامهم فى إخراج هذا العمل إلى النور.

كل الحالات تبدأ الجدالات والنقاشات من خارج دائرة عالم الإسلام (المعرفية أو الجغرافية أو . . .) وتنتقل إلينا مطالبة إيانا بالمشاركة، فلا يعدو الأمر أن يكون أكثر من رد فعل من جانب المسلمين يعبر عن استجابة أو تكيّف من جانبهم، ولكنه في كل الأحوال مجرد رد فعل. فلم يشارك المسلمون في تحديد الأجندة والأولويات، وإنما كان عليهم أن يشاركوا - فكرًا وحركة- فيما يحدده الغرب من أجندات للسياسات وللأفكار وللنظريات.

فقد كانت التطورات في المجتمعات الغربية والسياسات الغربية الداخلية والخارجية تولد تحديات لأصحابها. ومن أهم هذه التحديات خلال العقود الأربعة السابقة -على أقل تقدير- تلك المتصلة بالظاهرة الإسلامية بأوسع معانيها. وكان التدبر بشأن هذه التحديات يستثير ليس فقط نقاشات سياسية وفكرية، ولكن أيضًا مراجعات أكاديمية ونظرية مثل تلك المتصلة بتجدد صعود الدين وأثره على العلمانية والوضعية.

ولم تكن مراجعات حال علم العلاقات الدولية -خلال العقود الثلاثة الماضية- إلا جزءًا من هذه الصورة المركبة، وهي المراجعات التي اتسمت أساسًا بتجدد صعود الاهتمام بالدين والقيم وباهتزاز الحدود الفاصلة بين الداخلي والخارجي (على مستوى الواقع ومستوى مجالات العلم).

وتفاصيل هذه المراجعات -على صعيد الواقع وصعيد النظريات والمنظورات- إنما تبين ظاهرتين أساسيتين:

الظاهرة الأولى: إن هذه المراجعات هي استجابة من الغرب للتحولات الواقعية، ولكن يتم تصديرها للعالم على أكثر من مستوى. ومن ثم فإن الجدالات المعرفية والنظرية التي تثور على صعيد الدوائر الأكاديمية إنما يتم تصديرها على واحد من شكلين: الشكل الأول يتم في إطار ادعاء عالمية العلم ومن ثم انسياب الجديد من النظريات والمنظورات والمراجعات إلى مراكز أخرى تشارك في النقاش في ظل تبعيتها العلمية وفي ظل أوهام عالمية العلم[1]. الشكل الثاني يتم في إطار الاعتراف بتعددية

(١) أنور عبد الملك: تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد ٩٥، ١٩٨٥.

المنظورات الحضارية، وأن عالمية العلم لا تتحقق دون إسهامات أخرى إلى جانب الإسهامات الغربية[١].

فبعد أن قطع الجدال حول العولمة -مثلا- شوطًا كبيرًا في الدوائر الغربية طوال التسعينيات، قفز الاهتمام به في الدوائر العربية في نهاية هذا العقد. وبالمثل بالنسبة للنظام العالمي الجديد أو التدخل الإنساني الدولي... وهكذا، وها نحن الآن ندخل دائرة ما يسمى بالديمقراطية العالمية global democracy؛ تلك الدائرة التي تحمل كل تقاطعات الداخلي والخارجي وتعبر عن مرحلة جديدة من تطور هذه التقاطعات في الدوائر الغربية.

الظاهرة الثانية تمثلها هذه التقاطعات: كتب روزيناو في مطلع السبعينيات دراسة رائدة في «السياسات المترابطة» (Linkage Politics) حول العلاقة بين الداخلي والخارجي[٢]، وكتب هانريدر في نهاية السبعينيات عن إرهاصات تحول الدولة القومية

(١) انظر على سبيل المثال:

- مارسيل مارل: سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، بيروت: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٢٣- ٢٤.

-Hedley Bull, New Directions in the Theory of International Relations, International Studies, Vol. 14, No. 2, 1975, pp. 282- 283.

- K.J. Holsti: Along the Road to International Theory, International Journal, No. 2, 1984, p. 360.

- C. Kegly, E. Wittkopf, World Politics: Trend and Transformations, New York. St. Martin's Press, 1981 (Introduction).

- S.Smith: The Self Images of a discipline: a genealogy of International Relations Theory (in) K.Booth, S.Smith: International Relations Theory today, Cambridge, Polity Press, 1995.

- O. Waever, Figures of International Thought: Introducing Persons Instead of Paradigms, (in) I.B. Neumann and O. Waever (eds.): The Future of International Relations, Masters in the making, Routledge, 1997.

- O. Waever, The Sociology of Not So International Discipline: American and European developments in International Relations, International Organizations, Vol. 52, No. 4, 1998, pp. 687- 727.

(2) James N. Rosenau, Linkage Politics; Essays on the Convergence of National and International system, New York. Free Press, 1969.

في ظل تأثيرات الخارج[1]. هذان مجرد نموذجين لبوادر تجدد الاهتمام في نظرية العلاقات الدولية بالعلاقة بين الداخل والخارج، وذلك بعد أن وُضعت الحدود بين فروع علم السياسة، كما سبق أن وُضعت الحدود بين العلوم الاجتماعية والإنسانية، وكذلك بالطبع الحدود بين تلك الأخيرة والعلوم الطبيعية وفيما بين أفرع الأخيرة ذاتها. هذه الحدود متنوعة المستويات على مستوى الواقع والنظرية والفكر كانت نتاج سيادة الحداثة والوضعية والسلوكية في ظل عصر «علمنة العلم» والعلم الخالي من القيم، ذلك العصر الذي جسدته جهود مدارس المنتصرين في الحربين العالميتين الأولى والثانية خاصة المدرسة الأمريكية، وهي الجهود التي انطلقت من نموذج معرفي علماني[2].

ولقد تزايد اهتمام علماء نظرية العلاقات الدولية بأبعاد العلاقة بين الداخلي والخارجي عبر الثمانينيات على نحو أفرز الجدال بين الواقعية والداعين إلى منظور جديد[3]. ثم انفجر ذلك الاهتمام وتبلور خلال العقدين السابقين؛ أي في ظل آثار نهاية الحرب الباردة وفي ظل العولمة ثم تداعيات الحادي عشر من سبتمبر على حالة العلم. حيث شهدت نظرية العلاقات الدولية مراجعات مهمة استدعت آثار هذه التحولات العالمية الثلاثة على التنظير للعلاقات الدولية، بما في ذلك اختبار هذه التحولات لمصداقية وفعالية منظورات

(1) Wolfram F. Hanrieder: Dissolving International Politics, Reflections on the Nation-State, American Political Science Review, No. 4, 1978.

(٢) حول النماذج المعرفية المتقابلة: الوضعي العلماني، والقيمي الإسلامي، وآثارهما على التحيزات في العلوم الاجتماعية، انظر على سبيل المثال:

-Abdel Wahab M.ElMessirri (ed.), Epistemological Bias, (Translated by: A. El Ezabi, Shokry Megahed, A.Seddik Al-Wahy), London: IIIT, 2006, pp 1-74.

- Mona Abul Fadl, Contemporary Social Theory: Tawhidi Projections, American Journal of Islamic Social Sciences, Vol.11, No.3, fall, 1994.

- Ahmet DavutOglu: "The Impact of Alternative Weltanschauungs on Political Theories: A Comparison of Tawhid and Ontological Proximity, PhD, Bogazici University, 1990.

(٣) نادية محمود مصطفى: نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٥.

العلم ونظرياته[١]. ولقد جرت هذه المراجعة تحت تأثير مجموعة التحولات العالمية (التي اختلطت فيها الأسباب Causes بالمظاهر Aspects بالآثار Impacts) والتي شهدها العالم مع نهاية الحرب الباردة وفي ظل العولمة وعقب تداعيات الحادى عشر من سبتمبر. وهي إما تحولات هيكلية أو تحولات في القوى النظمية أو في العمليات[٢]. وكان من أبرز نتائج هذه المراجعات أن علم العلاقات الدولية الذي تأسس منذ ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن ليكون نظامًا فرعيًا discipline مستقلا في نطاق علم السياسة أو ليكون علمًا مستقلا بذاته (يهتم أساسًا بالخارجي والدولي)، قد بدأ يشهد أزمة.

ولقد تجسدت هذه الأزمة في عدة ملامح وخصائص من أهمها ما يلي[٣]:

من ناحية: عدم وجود منظور سائد ومهيمن على مجال الدراسة كما حدث في المراحل السابقة؛ ومن ثم تعدد المنظورات المتنافسة على نحو يعكس فوضى نظرية،

(١) حول تطور المنظورات والجدالات بينها حتى نهاية الحرب الباردة انظر:
- المرجع السابق.
- نادية محمود مصطفى: العلاقات السياسية الدولية، مذكرات مطبوعة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢.
- د. إسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧، ص ص ٢٥- ٥٥ (أسباب عدم الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية).
-K.J. Holsti: Along the Road to International Theory, International Journal, No.2, 1984.
- P.Viotti, M. Kauppi: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, New York: Macmillan, 1993.
- J. Lewis Gaddis: International relations theory and the end of the cold war, International Security, Vol. 17, No. 3, winter 1992/1993.
- S. Smith, op. cit.
- Steve Smith: Singing our world into existence: International Relations theory and September 11, International studies quarterly 48, 2004, pp. 499- 515.

(٢) مروة فكري: أثر التحولات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينيات: دراسة نظرية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، إشراف نادية محمود مصطفى، يونية ٢٠٠٤.

(٣) نادية محمود مصطفى: إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، هبة رءوف (محرر)، أعمال المؤتمر الدولي الثاني للتحيز «حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة»، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فبراير ٢٠٠٧ (تحت الطبع). الجزء الثاني (خصائص المنظور وأبعاد دراسته) نسخة باللغة الإنجليزية متاحة على موقع البحث: http//www.ccps-egypt.com

وخاصة مع تعدد روافد كل منظور ومع تعدد تسميات كل رافد وفقًا للبعد محل الاهتمام: منهجيّاً أو مضمونيّاً.

ومن ناحية أخرى: عدم وجود نظرية عامة للعلاقات الدولية، إلى جانب فشل النظريات الكبرى داخل كل من الاقترابات (التطورية، والهيكلية، والسلوكية) في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة.

ومن ناحية ثالثة: حالة السيولة التي تعكسها المابعديات: ما بعد الحرب الباردة، وما بعد الحداثة، وما بعد الوضعية، سواء على صعيد المنهج أو المضمون. فمع انتهاء الحرب الباردة شهد التنظير للعلاقات الدولية مرحلةً اختلفت فيها الرؤى حول خصائص العلاقات الدولية في هذه المرحلة وأهم القوى المؤثرة عليها. وتبلور السؤال التالي بوضوح: هل كشف انتهاء الحرب الباردة عن خصائص جديدة، أم أن تراكم خصائص جديدة قد قاد إلى انتهاء الحرب ومن ثم هناك حاجة لمنظور جديد لدراسة العلاقات الدولية؟ وكذلك هل أخفقت المنهاجية الوضعية السلوكية على نحو يفرض العودة إلى القيم والفلسفة والتاريخ والاجتماع...؟

ومن ناحية رابعة: اهتزاز الخطوط الفاصلة بين علم العلاقات الدولية وعلوم اجتماعية وإنسانية أخرى، نظرًا لاتساع نطاقه وحدوده وتعقُّد أجندة موضوعاته بعد أن تجدد الاهتمام بالأبعاد الدينية والثقافية والحضارية في دراسة العلاقات الدولية وبأنماط جديدة من الفواعل والعمليات، وبعد أن جرت مراجعة منهاجيته أيضًا.

وكان من أهم ملامح مراجعات ما بعد الحرب الباردة وما بعد الوضعية ملمحان أساسيان ومتكاملان: أولهما- بروز أهمية الدين والثقافة في دراسة العلاقات الدولية، بعد أن حازت القضايا والأبعاد العسكرية-الأمنية الاهتمام والأولوية في ظل سيادة المنظور الواقعي، ثم نافستها في مرحلة تالية قضايا الاقتصاد السياسي الدولي. وثاني هذه الملامح هو مراجعة المنهج الوضعي-السلوكي الإمبريقي الذي رفع شعار «علم خال من القيم» -وهي المراجعة التي قادت إلى رد الاعتبار للقيم- على أساس أن أحد أهم أسباب عدم الوصول إلى نظرية عامة أو عدم وجود منظور سائد -كما يقول

هاليداي وهولستي على سبيل المثال- هو إهمال القيم والتاريخ والفلسفة. هذا، وكانت القيم -إلى جانب غيرها من الأبعاد- محوراً أساسيًا من محاور الجدال الثاني الكبير في تاريخ العلم، أي الجدال بين السلوكية والتقليدية.

كما أضحى الفصل بين البعد القيمي والبعد المادي في دراسة العلاقات الدولية، خلال سيادة المنظور السلوكي وفي ظل الوضعية العلمانية موضع نقد مهم في مرحلة ما بعد السلوكية، ثم تبلور هذا النقد في مرحلة ما بعد الوضعية مما يعبر عن رفض أزمة الازدواجية الناجمة عن هذا الفصل.

وبقدر ما شهدت ساحة العلم جدالا حول القيم تبلورت أيضًا جدالات حول أمرين: من ناحية هل حدث تحول في منظورات دراسة العلاقات الدولية نظراً لبروز دور الدين والثقافة على مستوى التنظير والواقع، وهل المتغيرات الثقافية والدينية هي متغيرات مستقلة أم تابعة؟ ومن ناحية أخرى هل الاختلافات بين الثقافات والأديان لابد أن تقود إلى صراعات؟ وما تأثيرها على استقرار وأمن وسلام العالم؟ وما أنماط العلاقات بين الأديان والثقافات وبين المصالح وتوازنات القوى؟

خلاصة القول: أن استمرار الجدالات وعمقها وامتدادها (منذ منتصف الثمانينيات) حول هذين الأمرين ليبين كيف أن دراسة العلاقات الدولية مازالت تشهد حالة مراجعة قادت إلى الحديث عن «إعادة تعريف السياسي»، وأن المدخل القيمي والمداخل الثقافية والحضارية (إلى جانب الدينية) أسهمت في إعادة تعريف مستوى التحليل بعيداً عن المستوى التقليدي (الدولة والنظام الدولي)، كما أسهمت في إعادة تحديد نطاق موضوعات العلم ليتسع لموضوعات جديدة.

بعبارة أخرى، أمور ثلاثة كانت محل مراجعة؛ من ناحية: حدود (Boundaries) العلم من حيث علاقته بالعلوم السياسية الأخرى وكذلك العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، **ومن ناحية ثانية** نطاق (Scope) العلم في مضمونه وأجندة قضاياه، ومن ثم العلاقة بين السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي وكذلك الفواعل ومستويات التحليل للعلاقة بين الفرد والجماعة والدولة والعالم، **ومن ناحية ثالثة**: منهاجية العلم

أي أدوات وأساليب دراساته والفلسفات الكامنة وراء كلٍ منها (العلاقة بين الوضعية والمعيارية).

وإذا كان الجدال بين المنظورات يمثل مستوى عامًا من المراجعات، إلا أن مستوى آخر من المراجعات النظرية قد تبلور حول مجالات محددة وقضايا بعينها (إذا ما انطلقنا من مضمون وأجندة العلم) استدعت جميعها إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، فكانت هذه القضايا المعينة بمثابة ساحة لاختبار تلك الجدالات الكبيرة التي شهدها علم العلاقات الدولية. ومن أهم هذه القضايا: الأمن، والسيادة، والتدخل الدولي، . . . إلخ. وبقدر ما استدعى كل منها قضية الديمقراطية، فإن منطلقها لم يكن بالطبع «نظرية الديمقراطية» وما تركته عليها التحولات العالمية من آثار، ولكن كان منطلقها هو كيف تؤثر الديمقراطية (حضوراً أو غيابًا) على حالة العلاقات الدولية بمستوياتها المختلفة: السياسة الخارجية، العلاقات الثنائية، النظام الدولي.

وهذا الاستدعاء لقضية الديمقراطية في دراسات نظرية العلاقات الدولية كان مرتكزاً أساسيًا من مرتكزات الدعوة إلى مراجعة العلاقة بين: نظرية العلاقات الدولية ونظرية النظم السياسية والسياسات المقارنة من ناحية، والنظرية السياسية من ناحية أخرى. . ومن ثم اهتزت الحدود الفاصلة بين النظرية السياسية ونظرية العلاقات الدولية. لذا كان من أهم نتائج المراجعات ذلك التنظير تحت عنوان International Political Theory[1] وهو التنظير الذي عكس أيضًا تجدد الاهتمام بكل من الفكر والفلسفة من ناحية والنظرية الاجتماعية من ناحية أخرى[2].

(١) انظر على سبيل المثال:

-Robert Jackson: Is There a Classical International Theory? (in) K. Booth, S. Smith and Zalewski (eds.): International Relations Theory: Positivism, and Beyond, Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

(٢) انظر على سبيل المثال:

- Chris Brown, Terry Nardin, and Nicholas Rengger: International Relations in Political Thought, Cambridge: Cambridge University Press, 2002.
- Fred Parkinson: The Philosophy of International Relations, Sage Publications, 1977.
- Alexander Wendt: Social Theory of International Politics, Cambridge Studies in International Relations, 67, Cambridge University Press,1999.

لذا فإن موضوع النظام العالمي (World Order and World System) من ناحية، والديمقراطية من ناحية أخرى وإن كانا يمثلان اثنين من أقدم موضوعات كل من نظرية العلاقات الدولية والنظرية السياسية على التوالي، إلا أنهما أصبحًا -حاليًا- من أكثر الموضوعات إثارة للمناقشات السياسية والأكاديمية على حد سواء، وعلى النحو الذي أضحى يربط بينهما بقوة. فإن أزمة النظام العالمي في ظل العولمة وما بعد القطبية الثنائية وما بعد الحادي عشر من سبتمبر من ناحية، وأزمة الديمقراطية الليبرالية وأزمة النظام الرأسمالي وأزمة المجتمعات الحداثية من ناحية أخرى بمثابة وجهين لعملة واحدة تدور حولهما المراجعات المختلفة[1]، وعلى نحو يبين، من جديد، أمرين: الأمر الأول؛ أن هناك حاجة لإسهامات معرفية وفكرية ونظرية جديدة من شأنها أن تساعد في حل أزمة الغرب بعد أن تأكد أنه لا علاج لأزمته من داخله فقط وذلك استكمالا لمسار التكيفات المتراكمة عبر القرون التي مر بها تاريخ النهضة الغربية الحديثة[2]. الأمر الثاني؛ أنه لم يعد مقبولا ذلك الفصل بين نظرية العلاقات الدولية والنظرية السياسية، ومن ثم برزت أهمية النظرية السياسية الدولية التي تقيد الروابط بين الداخلي والخارجي، ولكن على نحو يبرز أيضًا صعود الأبعاد القيمية إلى جانب الوضعية. حيث إن «النظريات البنائية والنظريات النقدية التي قدمت انتقاداتها للنظريات الواقعية والوضعية التقليدية لم تقدم جديدًا في مجال مستويات التحليل ووحداته وفواعله أو أجندة القضايا فقط، ولكن قدمت جديدًا في الأبعاد المنهاجية أيضًا»، وخاصة من حيث تجدد الاهتمام بالقيم. ولهذا فإنه في ظل هذه الحالة نلحظ (على سبيل المثال) كيف تبلورت الروابط بين دراسة الحكم الجيد الرشيد Good Governance، ودراسة المجتمع العالمي والجماعة العالمية World Community, World Society[3]، وهي

(1) - David Held: Democracy and Global order, from the modern state to cosmopolitan Governance, Cambridge, Polity Press, 1997. pp 1-29.
- Antony Mcgrew: Democracy Beyond Borders? (in) D. Held, A. Mcgrew (eds), The Global transformations Reader: An Introduction to the Globalization Debate, Cambridge, Polity Press, 2001, pp 405-420.

(2) Ahmed DavutOglu: Civilizational Transformation and the Muslim World, Mahir Publications, Kuala Lumpour, 1994.

(3) Peter Mandaville: Transnational Muslim Politics: Reimagining The Umma, USA & Canada, Routledge, 2001.

جميعًا بمثابة انقلاب على الموضوعات التي سيطرت على دراسات منظورات الدولة القومية والنظام الدولي.

ثم يأتي مفهوم الديمقراطية العالمية Global Democracy بوصفه ساحة أخرى من ساحات اختبار نقاشات المنظورات المتقابلة الغربية فيما بينها ومنظورات صراعات القوى التقليدية وغيرها، ويستدعينا نحن أصحاب المنظورات غير الغربية للمشاركة.

وحيث إن الحوكمة -الداخلية والخارجية- تستدعي فن الحكم وقيمه وكيفية تفعيله مجتمعيًا بواسطة القوة الرخوة (Soft Power) وليس مجرد علاقات القوى التقليدية التي تستند إلى القوة الصلدة (Hard Power) على صعيد مؤسسات السلطة التقليدية، فإن الديمقراطية العالمية (Global Democracy) التي تنبثق عن الحوكمة العالمية(Global Governance) هي أيضًا مفهوم ذو أبعاد قيمية واضحة. وهو ما يطرح كل إشكاليات الخصوصية والعالمية، مثله في ذلك مثل سيل المفاهيم التي أضحت مقترنة بصفة الـglobal كالأخلاق والقيم العالمية أو الاقتصاد العالمي، . . . إلخ.

إذن كيف اقتربت نظرية الديمقراطية -بمدارسها المختلفة- من الديمقراطية العالميةglobal democracy؟ وهل اقتربت نظرية العلاقات الدولية من قضية الديمقراطية العالمية global democracy؟ سؤالان يمثلان وجهي عملة يتناولها الجزء الأول من الدراسة في محاولة للبحث في أمور محددة تعكس أهداف هذه الدراسة وتمهد لتقديم رؤيتها من منظور حضاري إسلامي للعلاقات الدولية من واقع قراءة نقدية للأدبيات الغربية التي تعاملت مع موضوع الديمقراطية العالمية global democracy، وهذه الأمور هي: **من ناحية**؛ هل اهتزت الحدود الفاصلة بين النظريتين (النظرية السياسية، ونظرية العلاقات الدولية) عند التعامل مع الديمقراطية العالمية-global de mocracy باعتبارها مجالا يجسد امتزاج الداخل والخارج، وبحيث أضحت الديمقراطية العالمية تعبر بالفعل عن مجال بيني حقيقي أم ستظل الديمقراطية العالمية إما مجرد استدعاء لتأثيرات الخارج على الديمقراطية الليبرالية الغربية في مرحلة جديدة من مراحل تطورها أو مجرد استدعاء للحديث القديم الجديد عن إصلاح النظام العالمي أو الحكومة العالمية؟

ومن ناحية ثانية: هل هناك توافق بين «المنظورات الغربية» على «المفهوم» من حيث نطاقه ومضمونه وآليات تفعيله ومجالات تأثيره الداخلية والخارجية؟ وما مداخل الاقتراب من المفهوم؟ فهل يكون الاقتراب من نظرية الديمقراطية أم من نظرية النظام العالمي؟

ومن ناحية ثالثة: أين الآخر «غير الغربي» في خرائط التنظير حول الديمقراطية العالميةglobal democracy، فباعتبارها مجالا كونيًا أو عالميًا (بحكم المصطلح) لابد أن يستدعي هذا التنظير «الآخر» أم ستظل جدالات الديمقراطية العالمية تحمل مجرد خطابات «ليبرالية» مدعية «العالمية»؟ بعبارة أخرى هل قضية الديمقراطية العالمية التي نسعى إلى بناء مفهومها هي قضية «عالمية» بالفعل لدى المنظرين لها؟ وما معنى «العالمية» هذه؟ أم ستظل مجرد تعبير آخر من تعبيرات الاهتمام المتكرر عبر نصف القرن الماضي بتطوير نظرية الديمقراطية لاعتبارات تتصل «بالداخل» في الغرب بالأساس، أي في الدول والنظم والمجتمعات الصناعية الرأسمالية الديمقراطية؟

ومن ناحية رابعة وأخيرة: هل نحن في حاجة إلى إعادة التفكير في المفهوم re-conceptualization أم إلى إعادة تعريفه redefine، على ضوء خصائص حالة طرحه في الأدبيات؟ وكيف؟ وما المفهوم المقارن أو البديل من واقع رؤية حضارية إسلامية عن الديمقراطية أولا، وعن الرؤية للعالم وكيفية إصلاحه وأهداف هذا الإصلاح ثانيًا؟

ومن ثم فإن الجزء الأول يأتي تحت عنوان:

«لماذا نحتاج لإعادة التفكير في الديمقراطية العالمية؟».

في حين سيأتي الجزء الثاني تحت عنوان:

«هل يتناول الجدل حول الإسلام والديمقراطية أبعادًا عالمية؟».

فبقدر ما بدأتُ إعداد الدراسة من مراجعة واقع أدبيات الديمقراطية العالميةglobal democracy –وهي في مجموعها نتاج الدوائر الأكاديمية الغربية– برؤية نقدية مقارنة تراكمية تسعى إلى تحديد ملامح حالة المفهوم، يظل جانب آخر من الأدبيات في حاجة لرسم خرائطه وبيان مدى اقترابه من إشكالية العلاقة بين الأبعاد الداخلية والخارجية في

قضية الديمقراطية. وهذا الجانب هو الذي يقدم التنظير -سواء من الغرب أو من العالم الإسلامي- عن العلاقة بين الإسلام والديمقراطية. وهذه قضية قديمة جديدة أفرزت جدالات مستمرة ومتراكمة حولها شاركت فيها اتجاهات فكرية وسياسية مختلفة، مستدعية الأصول والتاريخ والفكر والفلسفة والقانون والاجتماع. على نحو جعل من هذا الموضوع مجالا دراسيًا متميزًا يلحق بمجالات أخرى حازت اهتمام الدراسات الإسلامية أو الدراسات الاجتماعية الحديثة التي تهتم بدور الإسلام وتأثيره على الظواهر الاجتماعية من قبيل: التنمية، وحقوق الإنسان، والحرب والسلام، والديمقراطية بالطبع.

ولعلي في هذا الجزء الثاني لن أقدم جديدًا، ولكني أسعى من وراء ذلك إلى بيان أنه إذا كانت حالة التنظير حول الديمقراطية العالمية global democracy (بدون استدعاء إسلام أو مسلمين) تطرح أسئلة، فإن حالة استدعاء الديمقراطية من منظور الإسلام والمسلمين تطرح المزيد من الأسئلة والإشكاليات الخاصة بموضوعنا هذا.

لذا يسعى الجزء الثاني إلى مجرد رسم خرائط اتجاهات الجدل حول هذه العلاقة، ولكن على نحو يقدم إجابات عن الأسئلة التالية:

من ناحية: ما نمط الاختلاف بين المدارس والاتجاهات الفكرية الإسلامية حول العلاقة بين الديمقراطية والإسلام؟ وما محك هذا الاختلاف: نظم الحكم الداخلية أم تقسيم المعمورة وحالة العالم وكيفية إدارتها وإصلاحها؟ وما أسباب هذه الاختلافات؟

من ناحية ثانية: هل تستدعي الأدبيات الإسلامية عن السلطة بصفة عامة والحكم في الإسلام «الخارج» -أي البعد الدولي- أو تستدعي الإطار الدولي المحيط؟ وهل تتزايد درجة الاستدعاء وطبيعته في الأدبيات المعاصرة مقارنة بتراث الفكر السياسي الإسلامي؟

ومن ناحية ثالثة: ما نمط الربط بين الداخلي والخارجي في الرؤى الإسلامية عن وضع الديمقراطية في النظام الدولي الراهن، سواء على مستوى السياسات والحركة أو على مستوى الفكر والنظرية؟

وتسعى الدراسة، بالجمع بين الجزءين الأول والثاني فيها، إلى بيان أن طرح قضية الديمقراطية -داخليًا وعالميًا- في الأدبيات الغربية المتخصصة -سواء من منظور ليبرالي أو واقعي أو ماركسي أو نقدي أو بنائي- ليس هو الطرح الوحيد حول الديمقراطية؛ فإن المنظورات «الحضارية» ذات الجذور المعرفية والفكرية والفلسفية في تاريخ فكر ومؤسسات الخبرة الغربية ليست هي الطرح الوحيد الممكن عن الديمقراطية. وإذا كانت الأطروحات الإسلامية بهذا الصدد ما زالت أسيرة «الدراسات الإسلامية» أو «دراسات الشرق الأوسط» أو على أقصى تقدير أسيرة دراسات اجتماعية حديثة تهتم بأثر الإسلام باعتباره متغيرًا من متغيرات أخرى على الظواهر الاجتماعية (التاريخية والمعاصرة). كذلك إذا كانت إسهامات الفكر الإسلامي بهذا الصدد ما زالت أسيرة مدخل العلاقة بين الحاكم والمحكوم، إلا أن الحاضر الغائب هو رؤية حضارية إسلامية مقارنة مع رؤى حضارية غربية على صعيد العلم الاجتماعي الحديث محل الاهتمام، سواء كان في مجال النظرية السياسية أو النظم المقارنة أو العلاقات الدولية.

وبقدر ما تسعى هذه الدراسة لتقديم تلك الرؤية من داخل علم العلاقات الدولية، بقدر ما لا يمكنها أن تهمل تحديد الرؤى الغربية التي تتقاسم معها بعض الملامح والتوجهات من ناحية وكذلك بعض الجهود السابقة التي قدمت اجتهادات من داخل علم السياسة في مجالات متصلة مباشرةً بمراجعات الديمقراطية أو في مجالات قريبة الصلة منها، سواء في مجال العلاقات الدولية أو النظم المقارنة أو النظرية السياسية كذلك.

ومن ثم فإن الجزء الثالث من الدراسة يأتي تحت عنوان:

«تغيير عالمي من أجل عدالة إنسانية: طريق ثالث».

هذا الجزء الثالث يقدم رؤية تحاول أن تتجاوز ثنائيات الغربي-الإسلامي، النظرية-الفكر، الواقع-القيم. وهي تنبني على ما تم تحديده من أبعاد النقد الموجَّه لفكر الديمقراطية العالمية ومن داخل المنظورات الغربية ذاتها، وهو النقد الموجَّه أساسًا للرؤية الليبرالية من روافد المدرسة النقدية والمدرسة البنائية. ويهدف هذا الجزء إلى بيان إسهام

جهود سابقة في تقديم رؤى نقدية من منظور حضاري إسلامي سواء من داخل النظرية السياسية بصفة عامة، أو نظرية الديمقراطية بصفة خاصة.

وأخيرًا يصل الجزء الثالث إلى تقديم رؤية حضارية مقارنة من داخل علم العلاقات الدولية ومن منظور حضاري إسلامي أيضًا، وهي رؤية وإن كانت تكتسب ذاتيتها من مرجعيتها، إلا أنها لا تتمكن من بيان خصوصيتها بدون مقارنة مع رؤى أخرى تنبثق من منظورات حضارية أخرى. لذا تقدم هذه الرؤية طرحًا عن العدالة الإنسانية باعتبارها غاية لتغيير عالمي انطلاقًا من منظور حضاري إسلامي.

والمقصود هنا بمنظور حضاري إسلامي للعلاقات الدولية ما يلي:

إن منظورًا إسلاميًا لدراسة العلاقات الدولية هو منظور قيمي ذو طبيعة خاصة. وترجع خصوصية هذه الطبيعة إلى تميز مصادره وأصوله عن نظائرها في المنظورات الغربية، وهو التميز الذي يرجع بدوره لاختلاف طبيعة النسق المعرفي. هذا، وتنعكس هذه الطبيعة القيمية الخاصة بدرجة كبيرة على منهجية المنظور وأدواته وعلى افتراضات المنظور ومقولاته حول الأبعاد الأساسية لدراسة العلاقات الدولية: أصل العلاقات ومحركها، الفواعل ووحدات التحليل ومستوياته، نمط قضايا العلاقات الدولية وتفاعلاتها محل الاهتمام، نمط التفاعلات، العلاقة بين الداخلي والخارجي وبين المادي وغير المادي في تفسير الأحداث والتطورات.

وهو يمثل تراكمًا مقارنًا في الحقل تتحقق من خلاله مشاركة الخبرة الإسلامية بكل مستوياتها: المعرفية، والتأصيلية، والفكرية والتاريخية من ناحية. كما يقدم هذا المنظور أيضًا محاولة لعلاج أزمة مدخل المنظورات في علم العلاقات الدولية من ناحية أخرى. وهي الأزمة سابقة الإشارة إلى خصائصها والتي تُبين:

* التغير المستمر في المنظورات مع التغير المستمر والمعقد في الواقع الدولي بدعوى الاستجابة لمتطلبات دراسة هذا التغير والتأثير على مساره، وهو الأمر الذي أدى إلى فوضى المنظورات المتنافسة والمتقابلة وعلى نحو دفع للتساؤل عن عواقب الافتقار للثابت، وهل هي منظورات لجوانب مختلفة من عالم واحد أم هي رؤى عن عوالم

مختلفة؟ وهل يخدم هذا التغير أهدافًا حركية للقوى المهيمنة سياسيًا وفكريًا ونظريًا؟ أي لماذا هذا المسار في التحول من أولوية السياسي- العسكري إلى الثقافي الحضاري مروراً بالاقتصادي؟

* مشكلات الاستقطاب الثنائي للمنهاجية بين العلمي والقيمي. ومن ثم بروز الدعوات التوفيقية أو الوسطية حول إمكانيات الدراسة العلمية دون استبعاد القيم والثقافة (أو الذاتية بصفة عامة) ومن ثم الحديث عن الواقعية-القيمية أو القيمية الواقعية أو المثالية-الواقعية.

* انتقاد الجزئية والاختزالية عند تناول الظاهرة الدولية المعقدة والمركبة سواء بالتركيز على الأبعاد العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية أو بالتركيز على الأبعاد المادية دون غيرها، وهو الأمر الذي يحول دون الفهم العميق والدقيق للتحولات الجارية والمستقبلية، ومن ثم الحاجة إلى رؤية كلية تستدعي بالضرورة إسقاط الحدود بين علم العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، وتفعيل التعاون البيني.

* وأخيراً هذا التأرجح بين أولوية صراع القوى والمصالح والحروب وبين أولويات آليات الاعتماد المتبادل أو تجانس المصالح دون بيان منظومة أو نسق هذه العمليات والعلاقات بينها.

* إشكالية الاستقطاب بين الداخلي والخارجي أو إسقاط الحدود الفاصلة بينهما.

إن منظوراً حضارياً إسلاميًا يقدم سبيلا إلى رؤية كلية للظاهرة الدولية تجمع بين الأجزاء، وبين المادي وغير المادي، وبين الداخلي والخارجي، وبين العقلانية والقيمية، ومن ثم فهو سبيل إلى رؤية كلية عن المحتوى والمنهاجية، يتجاوز كل هذه الثنائيات سابقة الإشارة إليها.

خلاصة القول في هذه المقدمة:

أن المشاركة في بناء مفهوم الديمقراطية العالمية من منظور إسلامي حضاري مقارن إنما تقوم على عدة خطوات منهاجية:

* تمهيد عن حالة المفهوم في المنظورات الغربية المقارنة لبيان الإطار العام والسياق العام الذي ينبثق عنه، وأهم خصائص وملامح هذا المفهوم في المنظورات المقارنة.

* إعادة طرح الأسئلة بما يتناسب وواقع الدائرة الحضارية الإسلامية وأهدافها من وراء الديمقراطية العالمية مع بيان المعوقات أمام المشاركة -من هذه الدائرة- في بناء هذا المفهوم، بل الحاجة إلى إعطاء الأولوية لمفاهيم أخرى.

فإنه من الضروري أن نتساءل بوضوح ونقدم إجابة أكثر وضوحًا من جانبنا ومن منطلق رؤيتنا: أليس الحديث عن الديمقراطية العالمية في الأدبيات الغربية منذ ما يقرب من العقد هو حلقة جديدة من حلقات الجدالات التي تتكرر عبر مراحل تطور العلاقات الدولية والتي يستدعي في كل مرحلة منها ما يبدو أنه جديد في حين أنه لا يمثل إلا مجرد مدخل آخر من مداخل الجدالات؟ فلم يكن استدعاء الديمقراطية العالمية إلا الطبعة الجديدة من الحديث المعتاد عبر قرن من عمر العلم، ومن قبله، عن شكل نظام العالم الذي يحقق الاستقرار والأمن والسلام، ولكن لمن؟ وفي ظل أي معطيات، وما وضع غير الغرب في هذه التصورات؟ فهل المرحلة الراهنة من حديث الديمقراطية العالمية التي اقترنت بتعددية المنظورات ونقد عالمية العلم ونقد توجهات الهيمنة وإبقاء الأوضاع العالمية على ما هي عليه بل الحفاظ عليها لصالح الغرب أساسًا، هل هذا الحديث يأتي بجديد يسمح بالفعل بالأمل في علم عالمي للعلاقات الدولية أو نظرية سياسية دولية- ذات أبعاد عالمية حقيقية، تشترك في بناء مفاهيمها منظورات حضارية مقارنة، وتكون منطلقًا لتغيير عالمي؟ بعبارة أخيرة، إن هيكل الدراسة ابتداء من الجزء الأول وصولا إلى الثالث إنما ينطلق من تقديم رؤية نقدية مقارنة أولا (الجزءين الأول والثاني) سواء للأدبيات الغربية أو الأدبيات الإسلامية، وصولا إلى تقديم رؤية بنائية تراكمية من منظور حضاري إسلامي (الجزء الثالث) تمثل استجابة للتحديات التي تبرزها الرؤية النقدية وإن كانت تواجه هذه الرؤية البنائية في حد ذاتها معوقات أمام كامل إسهامها في بناء مفاهيم مثل الديمقراطية العالمية.

●●●